E

الأمم المتحدة

الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1993/111
8 March 1993
ARABIC
Original : SPANISH

لجنة حقوق الانسان
الدورة التاسعة والاربعون
البند ١١ من جدول الأعمال

زيادة تعزيز وتشجيع حقوق الانسان والحريات الاساسية ،
بما في ذلك مسألة برنامج وأساليب عمل اللجنة

رسالة مؤرخة في ٤ آذار/مارس ١٩٩٣ ، موجهة الى
رئيس لجنة حقوق الانسان من الممثل لبيرو لدى
مكتب الامم المتحدة في جنيف

اتشرف بالتوجه اليكم ، بناء على تعليمات من حكومتي ، لكي أرجو أن تتفضلوا باتخاذ التدابير اللازمة لتوزيع الوثيقة المرفقة الصادرة عن المؤتمر التاسيسي الديمقراطي لبيرو ، وذلك في جميع لغات الامم المتحدة ، بوصفها وثيقة من وثائق الدورة التاسعة والاربعين للجنة حقوق الانسان .

والوثيقة البرلمانية التي أرفقها ، اعتمدت من قبل السلطة التشريعية في بيرو في ٢٣ شباط/فبراير الماضي ونُشرت ، على نطاق واسع سواء في بيرو أو أمام الرأي العام العالمي ، بناء على قرار من المجلس التاسيسي الديمقراطي نفسه .

التوقيع: خوسيه أوروتيا
السفير

المؤتمر التأسيسي الديمقراطي

وثيقة برلمانية

إن المؤتمر التأسيسي ، المنعقد في جلسة بتاريخ ٢٢ شباط/فبراير من العام الجاري ، وافق على مشروع القرار التالي:

"إن أعضاء المجلس الموقعين أدناه:

إذ يعتبرون:

إنه بعد أن أحيطوا علما بأن تكوين ما يسمى "فريق المساندة" قد يتأخر نتيجة للتساؤل حول سياسة حقوق الانسان في بيرو ؛

إنه لا توجد في بيرو سياسة منتظمة ومنظمة تتبعها الدولة لارتكاب انتهاكات لحقوق الانسان ، كما حصل في بعض الدول الاخرى ؛

إنه من واجب جميع مواطني بيرو أن يدافعوا عن الصورة الدولية لبيرو تجاه تأكيدات هي عامة غير صحيحة ؛

إنه أيضا من واجب كل سلطة سياسية مسؤولة أن تضمن ألا تحصل في بيرو حالات انتهاكات للحقوق الاساسية من قبل سلطات محددة أو حركات تخريبية هي المنتهكة الرئيسية لحقوق الانسان في بلدنا ؛

إنه يجب ألا يستمر شعب بيرو في المعاناة من آلام مصدرها السياسات الاقتصادية الخاطئة التي اتبعتها الحكومة السابقة ، ولا من العواقب الانكماشية للإصلاحات التي أجريت ؛

إن المؤتمر التأسيسي ، من حيث المبدأ ، يجب ألا يبقى غير مبال تجاه عدم الاقتصاص في حالات محددة من انتهاكات حقوق الانسان يتوجب التحقيق فيها ومعاقبتها من جانب السلطات المختصة ، خاصة عندما يكون الموضوع يتجاوز اعتبارات أعضاء المجتمع الدولي المستعدين لمساعدة بيرو ويؤثر مباشرة على تلك الاعتبارات ؛

يقترحون على الجلسة العامة مشروع القرار التالي:

١ - التأكيد أنه لا يوجد في بيرو انتهاك منتظم لحقوق الانسان ، باعتباره سياسة للدولة ، ورفض كل حملة تهدف إلى نشر رؤية غير صحيحة للواقع الوطني .

٢ - الاعراب عن التزام المجلس التاسيسي الديمقراطي في بيرو بتحمل مسؤولية التحقيق في انتهاكات حقوق الانسان التي يمكن أن تكون قد حصلت أو تحصل في البلد ، على أن تقوم السلطات القضائية بمعاقبة مرتكبي تلك الانتهاكات .

٣ - الاعلان أن المؤتمر التاسيسي الديمقراطي سيتخذ التدابير لاعادة النظر في أي أحكام صادرة عن سلطات أخرى ، يمكن أن تعني انتهاك حقوق أخرى للانسان ، معترفا بها في دستورنا وفي الالتزامات الدولية التي تعهد بها بيرو بشأن الانسان ، وتعديل تلك الاحكام والاستثناء منها عند الاقتضاء .

٤ - نشر هذا القرار ، باعتباره وثيقة برلمانية ، وتعميمه على أوسع نطاق ممكن في بيرو وفي الخارج .

ليما ، في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٣"

- - - - -